# The Future of Gulf Oil


## Abstract

The study explores the future of gulf oil. Despite the existence of a number of scenarios about the oil market and the changes in supply and demand on the long run, a precise forecasting about the future of oil , supply quantities ,prices , and revenues is one of the most difficult things.

The research explains the importance of oil in the gulf international relations then it deals with the oil capacities of the gulf countries these countries own 66 of the world total reserves . (679 billion barrels ). The research Tackled the effect of oil of the economy of the gulf countries especially the gross domestic product. Oil constitutes a large ratio in gross domestic product . The research also deals with the elements that affect the future of the gulf oil like the American interest and the changes in the international oil market and mixing the gulf with globalization . The research ends with results and recommendations.

**الملخص :**

يتناول البحث مستقبل النفط الخليجي فالبرغم من وجود عدد من الس يناريوهات حول أوضاع سوق النفط وتطورات العرض والطلب في المدى الطويل إلا أنه لايزال تقديم تنبؤ دقيق عن مستقبل النفط والكميات المعروضة والاسعار والعائدات من الامور الصعبة والمعقدة للغاية .

يوضح البحث أهمية النفط في العلاقات الخليجية الدولية ، فقد أثر النفط بشكل كبير على أوضاع المنطقة ثم تناول امكانات دول الخليج النفطية حيث تمتلك هذه الدول حوالي ٦٦% من أجمالي الاحتياطي العالمي بواقع ٦٧٩ مليار برميل وتطرق البحث الى أثر النفط على اقتصاد دول الخليج من جانب الاثر على الناتج المحلي الاجمالي اذ يشكل النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك تعزيز التعاون بين دول الخليج والدول النفطية ، كما تطرق البحث الى أهم مايؤثر في مستقبل نفط الخليج وخاصة المنطقة فـي الاهتمام الامريكي والتحولات الحاضرة في سوق النفط العالمي واندماج الخليج في العولمة ومن ثم اختتم الاستنتاجات والتوصيات

# مستقبل النفط الخليجي

د. حسن لطيف م.م عبد الوهاب محمد
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصـــاد

## المقدمة :

تعد منطقة الخليج من أهم مناطق العالم لموقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية للسوق العالمية، وخصوصا بعد اكتشاف النفط الذي تختزنه المنطقة بحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي. أن هذه المنطقة كانت وما تزال مسرحا للتنافس والصراع الدولي والإقليمي بين الإمبراطوريات الكبرى عبر التاريخ لدرجة أنه ساد الاعتقاد بان من يريد ان يسيطر على العالم يجب ان يسيطر أولا على هذه المنطقة. وقد زادت من أهميتها وجود كتلة بشرية متجانسة وكبيرة أدت أدوارا حضارية في مراحل تاريخية مختلفة واستطاعت في زمن ما أن تهيمن على العلاقات الدولية لفترة طويلة قبل أن ينجح الغرب في الحلول محلها.

قد يبدو من الصعوبة بمكان تقديم تنبؤ بالتطورات المحتملة في كميات الن فط المنتجة والمصدرة من الدول الخليجية وأسعار النفط وعائداته خلال المستقبل البعيد، رغم وجود عدد من السيناريوهات حول أوضاع السوق النفطية[1] حول تطورات العرض والطلب في مدى زمني طويل.

تتعرض دول الخليج لضغوط قوية من جانب قوى سوق النفط العالمية، لدرجة اصبح من المتعذر عليها السيطرة والدفاع عن مصالحها النفطية، رغم أنها تمكنت في ما سبق – والى حد ما – من التعامل مع تلك القوى وحيازة مكاسب لا بأس بها، وبخاصة وانها عملت في اطار اوبك وان على نحو حكمته علاقات وتجاذبات سياسية بالدرجة الاساس، لكن هذه الدول فشلت في الوصول الى وضع استراتيجية منفردة أو مشتركة لمواجهة قوى سوق النفط العالمية، بل تورطت بين الحين والاخر في حروب سعرية جانبية افقدتها جزءا مهما من أوراق اللعب في تلك السوق وهدرت ميزات التعاون في ما بينها . ولعله أصبح مطروحا الان ضرورة التنسيق بين الدول الخليجية وبخاصة ذات الانتاج والاحتياطي الكبيرين بهدف الوصول الى اتفاق حول استراتيجية شاملة للحصول على اسعار عادلة للنفط، وبخاصة وان الوقت يبدو ملائما للتوصل

مثل هذا الاتفاق. وثمة عوامل عديدة كانت وما تزال تدفع النظام إلى حالة من عدم الاستقرار منه[٢]:

١-تداخل الحدود في ما بين الدول الخليجية الثماني التي تنتمي إلى الإقليم.

٢-تباين واختلاف توزيع القوة الجغرافية والسكانية في ما بين الدول الأعضاء، وتفاوت إطالة كل منها على الخليج.

٣-عدم الاستقرار الجغرافي الناتج عن السيولة الجغرافية الدائمة نتيجة عمليات التوسيع والانكماش في حدود الدول اعضاء النظام غير المستقرة، حتى أصبحت الازمات والصراعات الحدودية ازمات وصراعات مزمنة ودائمة ومعلما من معالم هذا النظام.

٤-وجود النفط وزيادة تنافس القوى الكبرى عليه.

**أولا:أهمية النفط في الخليج في العلاقات الخليجية الدولية**

لم يؤثر شيء في أوضاع المنطقة بمثلما أثر النفط، فمنذ اكتشافه والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البنى والقيم والمؤسسات تترى على المنطقة سواء في الأقطار النفطية أو غير النفطية. وجعلت من المنطقة مضماراً تنافس بين القوى العظمى في العالم . فالنفط يعد اكثر العوامل الاقتصادية تأثيرا في النمو الخليجي في المستقبل في المديين المتوسط والبعيد. كما ان هناك ارتباطا وثيقا بين عائدات النفط وبين معدلات النمو في الاقطار الخليجية.

ومنذ الحرب العالمية الاولى تنبهت الحكومات الغربية لوجود النفط في المنطقة بدءا من ايران التي بدأت الإنتاج في أواسط العقد الثاني من القرن الماضي وانتهاء بالجناح الشرقي للجزيرة العربية مرورا بالعراق[٣]. وحتى الحرب العالمية الثانية شهدت المنطقة صراع مصالح دولية بين بريطانيا والولايات المتحدة، فبريطانيا كانت تعتبر الخليج (بحيرة بريطانية)، وكان تواجدها السياسي والاقتصادي ظاهرا منذ مطلع القرن الثامن عشر، لذلك اعتبرت نفط الخليج حكرا عليها. الا ان المصالح الأمريكية النفطية بدأت تضغط للحصول على حصة من نفط هذه المناطق الغنية. وقد تقاسمت المصالح الأمريكية والبريطانية المنطقة، فذهبت إيران والعراق والكويت وجنوب الخليج الى المصالح البرطيانية، ما عدا البحرين التي استغلت نفطها شركات أمريكية مسجلة في كندا، وذهبت الامتيازات النفطية في السعودية الى المصالح الأمريكية . في إطار التقسيم الذي أطلق عليه اسم ( اتفاقية الخط **الأحمر**)[٤].

ففي مطلع القرن الماضي، اعتمدت بريطانيا على البحار في بسط هيمنتها، وسرعان ما أصبحت هذه الهيمنة تعتمد على النفط. وكان وليم كوكس دارسي (W. Knox Darcy) يتطلع إلى الحصول على امتياز التنقيب عن النفط من الحكومة التركية. حتى إذا ما أخفق في هذا المسعى،

بادر إلى إنشاء شركة النفط الإنجليزية – الفارسية عام ١٩٠٩ التي احتكرت استغلال النفط في شمال إيران. وفي عام ١٩١٢ دخلت الشركة في منافسة مع المصالح الألمانية وشركة ( رويال داج شل Royal Dutch Shell ) في حقول النفط العثماني، وقد دعمت إمارة البحر البريطانية الشركة البريطانية – الفارسية ليعلن وينستون تشرتشل في مجلس العموم البريطاني في تموز / يوليو ١٩١٣، بأن سياسة الحكومة ( ستكون مالكة، أو واحدا من المشرفين على هذا المصدر ) كانت هذه التوجهات السياسية هي التي دفعت أرنست كاسل (Ernest Cassel) إلى إنشاء شركة النفط التركية الجديدة. وسرعان ما سيطرت الحكومة البريطانية على شركة النفط الانجليزية– الفارسية وعلى فرعها شركة النفط التركية. وقد احتكرت الأخيرة، عن طريق اتفاق مع الحكومة التركية، إنتاج النفط في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية الأوروبية والآسيوية معا، ما عدا الأراضي التابعة لشيخ الكويت، والأراضي التي كان لشركة النفط الإنجليزية – الفارسية حقول النفط فيها[٥] ومع بدء الحرب العالمية الأولى تكثف وجود الأسطول البريطاني بهدف حماية حقول النفط، وقد قصدت بريطانيا من احتلال العراق تحقيق هدفين متكاملين هما ضمان التزود بالنفط، وصيانة الوحدة الاستعمارية[٦] وبعد الحرب سعى كولبنكيان الى استغلال نفط العراق بلا قيد أو شرط، وهي مهمة صعبة في ظل دخول البريطانيين والأمريكيين الذين باتوا طرفا في الحرب الخفية حول نفط الخليج. فكان لا بد من إعادة جدولة الاولويات والشروع في التفاوض بين أطراف اللعبة. ( وكانت المفاوضات التي دامت بضع سنوات، قد أسفرت في نهاية المطاف عن اعادة بناء هيكل شركات البترول في الـمنطقة: فشركة البترول التركية (TPC) تحولت الى شركة النفط العراقية (Iraq Petroleum Company, IPC)، وكانت أسهم هذه الشركة تتوزع بين الشركة الحكومية البريطانية BP وشركة داتش/ شل والشركة المنافسة سابقا أكسون وشركة البترول الفرنسية(Francoise de Petrol Company, CFP) إلا انه يتعين علينا الإشارة إلى شركات النفط العالمية المساهمة في شركة النفط العراقية (IPC) قد أصبحت مقيدة اليدين من حيث تحقيق مصالحها الوطنية. فالاتفاقية المعقودة بين هذه الشركات تضمنت شرطا يمنع انفراد طرف واحد بالعمل على استغلال الثروة النفطية في المنطقة ( Area of Mutual Interest, AMI)، أي أنها احتوت على نص يحرم النشاطات من جانب واحد في الحقول المكتشفة )[٧] وكان تأسيس شركة النفط العراقية أحد الركنين الأساسيين اللذين ستقوم عليهما السياسة النفطية في الشرق الاوسط التي سيقرره ا من الآن فصاعدا اللاعبون الدوليون. أما الركن الثاني، فانه يكمن في اكتشاف النفط في كركوك[٨].

ويكتسب النفط أهميته من طبيعته بوصفه سلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بعدد من الخصائص لعل أهمها : انه المصدر الأساسي للطاقة في العالم، والمصدر الأول للآلة الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها؛ ويرجع استمرار أهمية النفط في سوق الطاقة العالمية إلى سيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد فيه بحوالي ٩٦ في المائة من حصص السوق وكذلك يشكل النفط ٢٧ في المائة من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي و٩ في المائة منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية [٩]. ويعتبر النفط أيضا مصدرا مهما من مصادر العائدات النقدية والمالية لدول الخليج وتمارس مدفوعاته تأثيرا بالغ الأهمية على موازين المدفوعات ؛ أن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ إنها تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعاتها المختلفة وتمتاز بميزات تجعلها تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف والأنظمة الاجتماعية؛ لذا تعتبر شركات النفط الأضخم بين الشركات متعدية الجنسية وأكبرها نفوذا وقوة؛ وهذه الشركات رغم تأميم الدول النفطية لبعض أعمالها وبروز الشركات النفطية الوطنية التابعة لتلك الدول فان الشركات العالمية ما تزال رغم انحسار قوتها النسبية أضخم كتلة اقتصادية في العالم، حيث إنها تحتفظ بتصدرها قائمة اكبر الشركات متعدية الجنسية في العالم ففي عام ١٩٩٨ بلغت مبيعات ثلاث شركات نفطية عملاقة هي الأكبر بين ٢٥ شركة تجارية وصناعية في العالم ٢١٧.٨ مليار دولار ووظفت حوالي ٢٤٢٤٠٠ شخصاً وهذه الشركات هي رويال دانش شل و BP Aramoco وموبيل[١٠]، وأخيرا تؤثر سلع النفط في جميع الدول سواء كانت منتجة أم مستهلكة له وتزداد أهميته مع النمو المطرد في إنتاجه واستهلاكه وهو ما سيؤثر في كل ما يرتبط بهذا الإنتاج والاستهلاك وسيؤثر تاليا في قرارات وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة معا.

ومما يزيد من أهمية النفط هو تتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA ارتفاع الطلب على النفط من مستواه الحالي لكي يتراوح بحلول عام ٢٠١٠ ما بين ٩٢ و ٩٥ مليون برميلاً يوميا في حين يصل إلى ١١٠ مليون برميلاً يوميا بحلول عام ٢٠٢٠، وان الطلب على نفط الأوبك سوف يصل بحلول العامين المذكورين ٤١ و ٥٣ مليون برميلاً يوميا على التوالي، وان ست دول فقط من أعضاء أوبك سيكون بمقدورها الوفاء بنصف احتياجات العالم من النفط بحلول العام ٢٠١٠ وهذه الدول هي : السعودية، الكويت، الإمارات، العراق، وإيران، وفنزويلا ، ويوضح جدول (١).

**جدول رقم (١)**
**مقارنة تقديرات الطلب على النفط بين أوبك و ووكالة الطاقة الدولية**
**(مليون برميل يوميا)**

| المنطقة | تقديرات أوبك | | | تقديرات وكالة الطاقة الدولية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٧ | ٢٠١٠ | ٢٠٢٠ | ١٩٩٦ | ٢٠١٠ | ٢٠٢٠ |
| أمريكا اللاتينية | ٢٢.٧ | ٢٥.٥ | ٢٦.٨ | ٢٢ | ٢٧.٤ | ٣٠.٢ |
| أوروبا الغربية | ١٤.٣ | ١٥.٩ | ١٦.٧ | ١٣.٧ | ١٥.٣ | ١٦ |
| اليابان واستراليشيا | ٦.٧ | ٧.١ | ٧.٧ | ٧.١ | ٧.٥ | ٨.٣ |
| جملة الدول الصناعية الغربية OECD | ٤٣.٦ | ٤٨.٥ | ٥١.٢ | ٤٢.٧ | ٥٠.١ | ٥٤.٥ |
| الاتحاد السوفييتي سابقا وشرق أوروبا | ٥.٧ | ٦.٧ | ٧.٥ | ٥.٧ | ٦.٤ | ٦.٩ |
| الاتحاد السوفييتي سابقا | ٤.٢ | ٤.٨ | ٥.٤ | ٤.٤ | ٤.٧ | ٥.٢ |
| شرق أوروبا | ١.٥ | ١.٩ | ٢.١ | ١.٣ | ١.٧ | ١.٧ |
| البلدان النامية | ٢٤.١ | ٣٢.٧ | ٤٠.٣ | ٢٣.١ | ٣٧.٠ | ٤٨.٧ |
| إجمالي العالم | ٧٣.٤ | ٨٧.٩ | ٩٩ | ٧١.٥ | ٩٣.٥ | ١١٠.١ |
| نصيب أوبك من الإجمالي ( مليون برميل ) | -- | ٣٩.٦ | ٥١.٢ | -- | ٤١.٥ | ٥٣.٥ |
| نصيب أوبك من الإجمالي (%) | -- | ٤٥.١ | ٥٢.٠ | -- | ٤٤.٤ | ٤٩.٠ |

**المصدر/ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، الملحق، الجدول رقم ٨، ص ٢٩٤.**

**ثانيا: إمكانات دول الخليج النفطية**

يعرض الجدول (٢) تقديرات الطاقة الإنتاجية للنفط Oil Producing Capacity على وفق دراسة أعدتها هيأة معلومات الطاقة العالمية لإنتاج النفط إلى نحو ٩٥ مليون برميلاً يوميا عام ٢٠١٠ ونحو ١٠٤ ملايين برميل عام ٢٠١٥ ستصل الى ١١٢ مليون برميلاً يوميا عام ٢٠٢٠. وهي تؤكد ارتفاع طاقة دول الخليج فضلا عن الطاقة الإنتاجية لفنزويلا وسيطرة الدول الست على الإنتاج المستقبلي والوفاء بنحو ثلث احتياجات العالم، ونحو ٨٨ في المائة من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج مما ينقل تنسيق العرض العالمي للنفط بصفة أساسية إلى تلك المنطقة و يمكن ان تمسك بمفاتيح الإمدادات النفطية بحلول ٢٠٢٠ )[١١]

جدول رقم (٢)
توقعات نمو الطاقة الإنتاجية للنفط خلال المدة ١٩٩٧ – ٢٠٢٠ (مليون برميل يوميا)

| الدولة / المنطقة | إنتاج ١٩٩٧ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٩.٠٩ | ١٤.١ | ١٦.٢ | ٢٠.٠ |
| العراق | ١.١٨ | ٣.٨ | ٤.٧ | ٥.٩ |
| إيران | ٣.٧٥ | ٤.٥ | ٤.٩ | ٥.٥ |
| الإمارات | ٢.٤٨ | ٣.٤ | ٤.٢ | ٤.٩ |
| الكويت | ٢.١٢ | ٣.٢ | ٤.٣ | ٥.٢ |
| فنزويلا | ٣.٤٤ | ٥.١ | ٥.٤ | ٥.٨ |
| مجموع الدول الست الرئيسة | ٢٢.٠٥ | ٣٤.١ | ٣٩.٧ | ٤٧.٣ |
| نصيب الدول الست من إنتاج العالم (%) | ٣٠ | ٣٦ | ٣٨ | ٤٢.٠ |
| باقي أعضاء أوبك | ٧.٣ | ٩.٢ | ٩.٠ | ٨.٦ |
| جملة أوبك | ٢٩.٣٥ | ٤٣.٣ | ٤٨.٧ | ٥٥.٩ |
| نصيب أوبك من الإنتاج العالمي (%) | ٤٠ | ٤٦ | ٤٧.٠ | ٥٠.٠ |
| الولايات المتحدة | ٩.٤٦ | ٩ | ٨.٩ | ٨.٧ |
| أوروبا الغربية | ٧.٠٣ | ٧ | ٦.٤ | ٥.٩ |
| الاتحاد السوفييتي (سابقا ) | ٧.٤٢ | ١٠.١ | ١٢.١ | ١٣.١ |
| باقي العالم | ٢٠.٣٩ | ٢٥.٦ | ٢٧.٤ | ٢٨.٦ |
| جملة غير الأعضاء في أوبك | ٤٤.٣ | ٥١.٧ | ٥٤.٨ | ٥٦.٣ |
| إجمالي العالم | ٧٣.٦٥ | ٩٥.٠ | ١٠٣.٥ | ١١٢.٢ |

المصدر/ حسين عبد الله، المصدر السابق، الملحق، الجدول ٢٩٧.

( بلغ انتاج دول منطقة الخليج من النفط في العام ٢٠٠١ ما نسبته ٢٨ في المائة م ن اجمالي الانتاج العالمي، وتحتفظ المنطقة بنحو ثلثي احتياطيات العالم من النفط الخام حيث تمتلك ما يقدر بحوالي ٦٧٩ مليار برميل من احتياطيات النفط الخام، أي ما يمثل ٦٦ في المائة من اجمالي الاحتياطيات العالمية.)[١٢]

ففي السعودية التي تعد اكبر دول الخليج والعالم في احتياطيات النفط ، وقد استخرج ما يقارب ٩٠ مليار برميل حتى عام ٢٠٠٤[١٣] وتنتج السعودية حوالي ٨.٧ مليون برميل يوميا تستخرج معظمها من الحقول الخليجية وان بضعة من هذه الحقول قد استنفذت ما يقرب من نصف رصيدها، مع ملاحظة ان الجزء الاعظم من احتياطيات النفط السعودية تتوزع على حقول متواضعة الحجم مقارنة بالحقول المنتجة للنفط حاليا[١٤].

**الامارات** : اما الامارات فانها تعد خططا تهدف بدءا من عام ٢٠٠٤ الى ضخ الغاز الطبيعي في ابار حقل الزاكوم وذلك بغية الحفاظ على معدل الانتاج السائد حاليا. مع ذلك تعد الامارات واحدة من البلدان القليلة القادرة على زيادة انتاجها من ٢.٤ مليون برميل يوميا الى ٣ ملايين برميل بل الى ٣.٥ مليون برميل يوميا[١٥].

**العراق:** يتوافر العراق على احتياطي عظيم وانه أحد الدول القليلة القادرة في المستقبل على زيادة الانتاج بمقدار معتبر. الا ان زيادة الانتاج فيه تتطلب استثمار رؤوس اموال عظيمة لتحديث منشآت الاستخراج ولتوسيع الطاقات الانتاجية التي عانت ما عانته من ويلات الحروب العديدة[١٦]

شكل رقم(١): صادرات دول الخليج من النفط عام ٢٠٠١

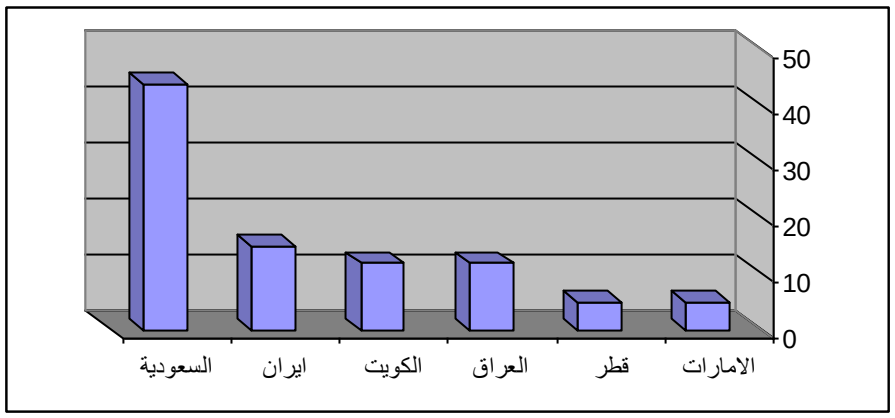


**جدول رقم (٣)**

**الاحتياطيات المؤكدة من النفط لدول الخليج وبعض دول العالم (مليار برميل )**

| الدول | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٢٤.٥ | ٢٦٢.٨ | ٢٦٢.٧ | ٢٦٢.٨ |
| العراق | ١٠.٧ | ١١٢.٥ | ١١٥ | ١١٥ |
| إيران | ٨.٥ | ٩٩.٥ | ١٢٥،٨ | ١٢٥،٨ |
| الإمارات | ٩.٣ | ٩٧.٨ | ٩٧.٨ | ٩٧.٨ |
| الكويت | ٩.٢ | ٦٥.٥ | ٩٦،٥ | ٩٩ |
| فنزويلا | ٧.٤ | ٧٦.٨ | ٧٧،٨ | ٧٧،٢ |
| باقي أعضاء أوبك | ٧.٩ | ٨٠ | ٨٥ | ٨٥ |
| روسيا | ٤.٦ | ٤٨.٥ | ٦٠ | ٦٠ |
| الولايات المتحدة | ٢.٩ | ٢١.٧ | ٢١.٦ | ٢١.٨ |
| المكسيك | ٢.٩ | ٢٨.٢ | | |
| الصين | ٢٣ | ٢٤ | ١٨.٢ | ١٨.٢ |
| بقية الدول غير الاعضاء في اوبك | ٢٣ | ٢٥ | ٢٨ | ٢٨ |

**المصدر: التقرير الاقتصاد العربي الموحد اعداد مختلفة**

بإزاء هذه التوقعات، يتسق التوقع بأهمية النفط كعامل مهم في صياغة المشهد الاقتصادي للعالم[١٧] والمنطقة. فالنفط يكتسب أهميته بما قد يجلبه توقع نفاذه من مشاكل تتعلق برغبة الإطراف الدولية الأقوى للسيطرة على النفط بعدما دشنت مرحلة جديدة من الهيمنة عبر احتلال العراق وارتهان موارده النفطية واحتمال تعرض دول أخرى لما تعرض له العراق وان اختلفت الذرائع والمبررات[١٨]، وبخاصة وان الدول المتقدمة تتوقع استمرار اعتمادها على استيراد النفط (انظر الجدول (٤).

الجدول رقم (٤)

الاعتماد على استيراد النفط (نسبة مئوية)

| | ٢٠٠١ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٥ |
|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٥٥.٧ | ٦٠.٧ | ٦٤.١ | ٦٨.٥ |
| الصين | ٣١.٥ | ٤٧.٥ | ٥٨.٨ | ٧٣.٢ |
| بلدان آسيا الأخرى(أ) | ٦٤.٧ | ٧٣.٦ | ٨٢.٤ | ٨٦.٩ |
| أوروبا الغربية | ٥٠.١ | ٥٧.٧ | ٦١.٨ | ٦٨.٦ |
| اليابان | ٩٨.٥ | ٩٨.٦ | ٩٨.٧ | ٩٩.٠ |

(أ) تشمل الهند وكوريا الجنوبية وبلدان جنوب شرق آسيا الأخرى

ARAB OIL &GAS MAGAZINE ,Vol ,October 2003 , P.3 www. Arab-oil-gas.com

يظهر من بيانات الجدول أعلاه ارتفاع اعتماد اغلب دول العالم على استيراد النفط ففي الولايات المتحدة التي تعد اكبر مستهلك للنفط في العالم يتوقع ان يرتفع استيرادها من ٥٥،٧ %في عام ٢٠٠١الى ٦٨،٥%في عام ٢٠٢٥،وكذا الحال في الصين التي يتوقع ان يصل استيرادها من النفط الى٧٣،٢%و اليابان الى ٩٩% النفس المدة.

**ثالثا:اثر النفط في اقتصاد دول الخليج**

يمكن معرفة اثر النفط في اقتصاد دول الخليج من خلال بعض المؤشرات أهمها:

ا-الأثر في الناتج المحلي الإجمالي:لقد أدى الارتفاع في أسعار النفط الى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع عائدات النفط ونتيجة لارتفاع السعر، ومن المفترض أن يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر الى زيادة في الاستثمار والاستهلاك، وستستمر البلدان الخليجية – خصوصا السعودية والكويت- في تكوين مدخرات ضخمة في شكل فوائض مالية بحيث يكون أثر ارتفاع اسعار النفط أكبر على الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار أن

النفط يكون نسبة كبيرة من الناتج وبالتالي ستعمد هذه البلدان الى زيادة استثماراتها الخارجية والحصول على تمويل اضافي للاستيراد والاستثمار والاستهلاك.

أما حركة الاسعار فمن المحتمل أن تستمر الاسعار السائدة أعلى من السعر الرسمي للاوبك (تقديرات أبك) وان صحت هذه التقديرات فالاغلب أن يكون لها تأثيرها الطردي في نمو الاستثمارات في الدول الخليجية وان كان الاثر سيعتمد بشكل مباشر على مدى توافر احتياطيات كبيرة وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد على النفط، واحتمال استنزاف بعض المصادر الحالية وخروج بعضها من خانة المنتجين الكبار (قطر بالذات) وعلى الرغم من أن الدول الخليجية الاكثر قدرة على زيادة انتاجها من النفط: السعودية والعراق والكويت، وبمدى أقل، الإمارات . وحاجة العراق الى اعادة الأعمار ان تتم زيادة صادرات النفط من الدول الخليجية وسوف يتجه الانتاج منها الى الزيادة في النصف الثاني من العقد الحالي.

في ضوء ما تقدم، يمكن تصور أن تؤدي الزيادة في الأسعار والزيادة المحتملة في الإنتاج والتصدير الى امكان إعادة بناء فوائض مالية للبلدان الخليجية، وسيمكن للبلدان العربية أن تعيد تكوين فوائضها المالية وستقلل الاعتماد على عائدات الاصول المالية الخارجية في تمويل الانفاق الجاري والاستثماري. وسيترتب عليه زيادة قدرة الدول الخليجية على تقديم مساعدات مالية لبلدان العالم الثالث الاخرى. ويحتمل أن يظهر اثر سلبي بالنسبة للبلدان الخليجية العربية التي ستزيد من اعتمادها على القوى العاملة الوافدة لصالح تقليل اعتمادها على القوى العاملة المحلية وسيكون لذلك أثر سلبي على اقتصادات تلك البلدان.

ومن المحتمل أن يؤدي تركيز العراق على اعادة أعمار البلاد الى زيادة نصيبه من الصادرات النفطية. لكن العراق لن يكون قادرا، خصوصا في المستقبل المنظور، من تحقيق زيادة مهمة في الانتاج.

**ب-:تعزيز التعاون بين دول الخليج :**

على الرغم من أن النفط كان وما يزال أحد مجالات التعاون الرئيسية بين الدول النفطية الخليجية، إلا أنه لم تبرز سياسة خليجية نفطية موحدة . ولكن مجالات التعاون النفطي تلك ظلت صدى لعلاقات الدول الخليجية الثماني داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) بصفة أساسية وداخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) بصفة جزئية[١٩]. كما أن العلاقات النفطية لم تسلم من الآثار السلبية للصراعات السياسية والأمنية الخليجية الكبرى . واذا كان التنسيق النفطي ظل غائبا بين السعودية والعراق داخل منظمة أوابك فان هذا التنسيق وجد طريقه داخل منظمة أوبك. ففي الاجتماع الحادي والعشرين للاوبك (كانون الثاني/ يناير ١٩٧١)

صدر القرار ١٢٠ الذي أصبح قاعدة لـــ ( إستراتيجية الأسعار الموحدة ) التي ارتكزت على قاعدة التعاون الإقليمي. فقد ارست هذه الاستراتيجيا قاعدة التعامل بشكل منفصل مع المشاكل السعرية لكل اقليم على حدة داخل أوبك. وكان ينظر الى النجاح في مفاوضات زيادة الاسعار في أحد الأقاليم على أنه قاعدة للتعميم في الأقاليم الاخرى. في اثناء ذلك وجدت السعودية نفسها وجها لوجه مع العراق في علاقات نفطية مصلحيه فرضت ارساء قاعدة التعاون كقاعدة اساسية للعلاقات بينهما وكانت اتفاقية طهران (شباط/ فبراير ١٩٧١) انتصارا هائلا للتعاون النفطي لكل من ايران والسعودية بصفة خاصة [٢٠] واستطاعت الاوبك لاول مرة أن تظفر برفع سعر النفط[٢١] وخلال المدة ١٩٧١ وحتى ١٧ اذار/ مارس ١٩٧٤ ازدهر التعاون النفطي بين الدول النفطية الخليجية سواء في اطار منظمة اوبك على الرغم من أن ايران لم تكن طرفا في القرار النفطي العربي الذي أصدرته منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) يوم ١٦ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٧٣برفع اسعار النفط بنسبة ١٧ في المائة ليصل سعر البرميل الى ٣.٦٥ دولار، وفرض حظر نفطي على الدول المساندة للعدوان الاسرائيلي (الولايات المتحدة وهولندا)، وتخفيض انتاج النفط بنسبة ٥ في المائة شهريا حتى يتم ارغام الكيان الصهيوني على تقديم تنازلات للمطالب العربية في فلسطين . وتمكنت السعودية من قيادة الاتجاه المتشدد داخل أوبك بالنسبة لرفع الاسعار وتخفيض الانتاج. وهي السياسة التي كانت تروق لكل من ايران والعراق، وعلى الرغم من أنها كانت تحقق مصالح مشتركة الا انها لم تكن تعبر عن سياسات مشتركة لغياب علاقات التعاون المشترك فيما بين الدول الثلاث وبالذات بالنسبة للعراق .[٢٢]. الا ان هذا لا ينكر وجود خلاف داخل الأوبك بين مجموعتين متميزتين: مجموعة ( الصقور ) الساعية الى رفع أسعار النفط وتتزعمها ايران وليبيا وتضم الجزائر والعراق ونيجيريا. ومجموعة( الحمائم ) الحريصة على استقرار سعر معتدل للنفط تتزعمها السعودية وتضم الإمارات والكويت وقطر. حينها تولت السعودية مسؤولية لجم الاندفاع لرفع الاسعار المسيطر على مجموعة الصقور التي اضطرت الى قبول تجميد الاسعار للمدة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٦ تحت تهديد سعودي متكرر باتخاذ قرار منفرد بتخفيض الاسعار وزيادة الانتاج اذا رفعت تلك الدول الاسعار . وفي أواخر ١٩٧٦ توصلت المجموعتان الى ما سمي بـــ ( نظام السعرين ) حيث وافقت ١١ دولة على زيادة اسعارها ابتداءً من أول السنة الجديدة بنسبة ١١ في المائة، واضافة زيادة قدرها ٥ في المائة فقط منتصف السنة، في حين ان السعودية والإمارات التزمتا بزيادة سعرية قدرها ٥ في المائة على مدى عام ١٩٧٧. كما لجأت الدولتان الى تحريك سقف انتاجهما من ١١.١ مليون برميل يوميا الى ١٢.٥ مليون برميل يوميا. وكانتا تطمحان الى خفض معدل زيادة الاسعار

الذي أخذت به مجموعة (الصقور)، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة لدى هذه الدول وفي مقدتها ايران حيث اعلن الشاه تهديده الشهير الذي قال فيه : ( ان أي محاولة من جانب السعودية لاستخدام تصعيد الانتاج كتكتيك للضغوط سوف يكون بمثابة عمل من أعمال العدوان ) وتشاء الأقدار ان يستخدم صدام حسين مقولة شبيهة عام ١٩٩٠، امام اندفاع الكويت والإمارات لتخفيض اسعار النفط، وكانت مصالح ايران متجاوبة أيضا مع هذا المعنى [٢٣]. وابان ازمة الخليج التي نتجت عن غزو الكويت فقدت منظمة الاوبك نحو ٤.٣ مليون برميل يوميا، مما أدى الى تقلص الطاقة الفائضة في أوبك عام ١٩٩١ الى نحو مليون برميل يوميا[٢٤] من جهة أخرى كان من السهل في ظل الصدمة أن ينفرط عقد اوبك، لكنها سارعت الى احتواء اثار الازمة وقررت في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٠ رفع الانتاج بما يساير احتياجات العالم ويضمن استمرار تدفق النفط بانتظام، وهو ما يقتضي وقف العمل مؤقتا بالحصص التي تقررت في اجتماع الشهر الماضي. كذلك دعت المنظمة المستهلكين للمساهمة في استقرار الاسواق بتنشيط برنامج اقتسام الامدادات الذي تتبناه وكالة الطاقة الدولية واطلاق مخزون النفط الكبير الذي تحتفظ به الشركات. فامكن تعويض الانتاج العراقي والكويتي خلال مدة وجيزة باستخدام الطاقة الانتاجية الاحتياطية في بعض دول أوبك [٢٥] ( وبقدر ما كانت السعودية والكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الاخرى تواقة لتحسين العلاقات مع إيران، كان الجناح المعتدل في الس لطة الإيرانية بزعامة هاشمي رفسنجاني متحمسا هو الآخر لذلك لسببين رئيسيين : أولهما حاجة إيران الأكيدة الى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الاقليمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دول المجلس، وثانيهما رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة . لذلك قام الرئيس رفسنجاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساعدة ايران على زيادة حصة انتاجها في منظمة اوبك، وتبادلت الدولتان لمدة قصيرة سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية أسفرت عن موافقة السعودية داخل أوبك على زيادة مستويات الا نتاج بالنسبة للكويت وايران، وتجميد حصص الانتاج بالنسبة للسعودية والإمارات. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الانتاج اليومي الايراني من النفط بمعدل ٢٦٠ ألف برميل.[٢٦] ان المستقبل يفرض على الدول المنتجة للنفط أن تقوم بتوسيع طاقتها الإنتاجية حتى تشبع الاحتياجات المتزايدة للعالم من النفط. وتقدر الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتطوير الطاقة الانتاجية للنفط في دول الخليج اعضاء أوبك بنحو ١٦٠ مليار دولار وذلك لكي ترتفع تلك الطاقة من نحو ٢٣ مليون برميا يوميا عام ١٩٩٧ الى نحو ٣٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٥. واذا امتد الافق الزمني حتى عام ٢٠٢٠ حيث يستهدف بلوغ الطاقة الانتاجية في منطقة الخليج نحو ٤٢

مليون برميل يوميا، فسوف يلزم استثمار نحو ٧٠ مليار دولار إضافية . وبذلك يبلغ اجمالي الكلفة الاستثمارية للدول المذكورة نحو ٢٣٠ مليار دولار[٢٧].

**رابعا:ما يوثر في مستقبل نفط الخليج**

هناك بعض العوامل توثر في مستقبل النفط في الخليج يمكن ذكر بعضها:

**١- المنطقة في الاهتمام الأمريكي**

في وقت مبكر من القرن الماضي تواجدت الشركات الأمريكية في المنطقة وتكثف وجودها بعد اكتشاف حقول النفط الواسعة عام ١٩٢٧ في كركوك، وأعلن عندها عن قيام اتحاد دول ي للاستثمار باسم ( شركة نفط العراق ) لتطوير واستثمار هذه الحقول . وفي عام ١٩٣٢ أسست شركة ( ستاندارد أويل كاليفورنيا ) لاستثمار النفط في البحرين، ونجحت عام ١٩٣٣ في الحصول على اتفاقية مع الملك عبد العزيز أل سعود يعطيها الحق في التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من الأرض السعودية، لكن الشركات الأمريكية لم تحصل على الحصة الأهم إلا عام ١٩٣٨ حين تمكنت من اكتشاف حقول النفط الضخمة في الدمام [٢٨] وامتد النفوذ الأمريكي بعد ذلك إلى إيران، وعاد ليتعزز في الخليج بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس بعد عام ١٩٧١[٢٩] منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى جرّ بعض دول المنطقة إلى ما سمي آنذاك ( مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط )، بقيادتها بعدما ضعف دور بريطانيا وتراجعت عن الكثير من مواقعها التي كانت مهيمنة عليها في وقت سابق . وتكشف الوثائق الرسمية الصادرة عن وكالة ا لتنمية الدولية الأمريكية AID عن إمكانية إقامة نظام يعبر عن مصالح العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة من خلال ربط دول الشرق الأوسط إلى نظام إقليمي لمواجهة الخطر الشيوعي، الذي كان الغرب والولايات المتحدة بالذات، يعتبره العدو الأساسي[٣٠] وتحركت الولايات المتحدة بشكل تدريجي نحو المنطقة عبر ممارسات عديدة ومتلاحقة للقبول بالمشروع الأمريكي في المنطقة.

مع غزو العراق للكويت أصبح التواجد الأمريكي مرغوبا في منطقة الخليج أولا لإخراج صدام من الكويت، وثانيا لإدامة الاستقرار في المنطقة . لقد دخلت الولايات المتحدة طرفـاً أساسياً في معادلة منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الادبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعل و من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات. وهو دور فرضته قطبية النظام الدولي المتحور حول الولايات المتحدة، وكذلك نظرة الاخيرة لاقليم الخليج، وحجم المصالح الامريكية فيه، وأيضا الاتفاقات الامنية والعسكرية التي وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، بشكل منفرد [٣١] ومنذ دخولها كفاعل

رئيس مسؤول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج أخذت هيكلية النظام شكلا جديدا هو شك ل المستطيل الذي تضم زواياه الاربع الفواعل الرئيسة في النظام وهي: ايران، دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة [٣٢] وهي الصورة التي تبدلت منذ احتلال العراق لتأخذ الشكل المثلثي للعلاقات بعد اسقاط العراق من المعادلة.

**الشكل رقم (٣)**

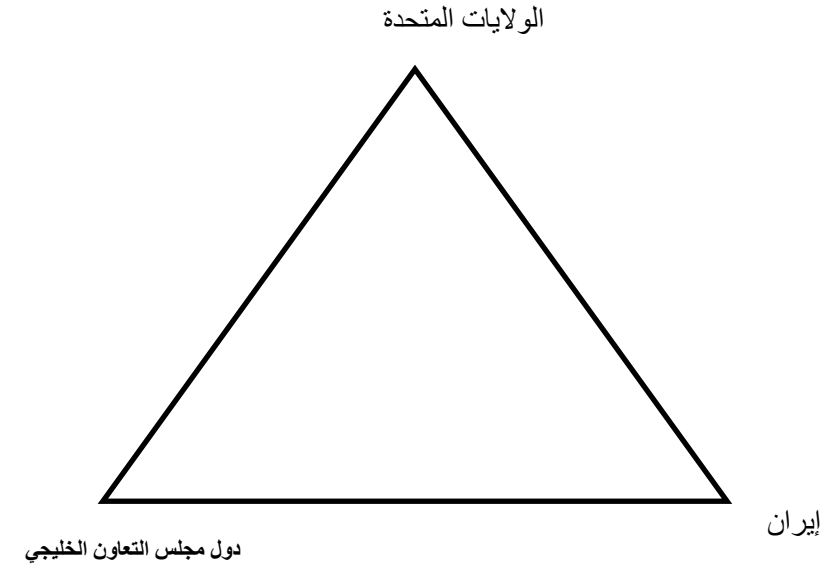


الشكل من إعداد الباحث

تظهر الكتابات الأمريكية بشكل واضح أهمية منطقة الخليج الجيوستراتيجية والاقتصادية، وتعتبرها واحدة من مفاتيح القوة والهيمنة الأمريكية على العالم . فالخليج هو جزء مهم من السياسة الخارجية الأمريكية ومتعلقا جوهريا بمصالح الولايات المتحدة لذا لن تسمح بحدوث تغيرات جذرية فيها تؤثر سلبا في مصالحها. الأمر الذي يعني أن على وزارة الدفاع الأمريكية أن تسيطر على جميع شرايين الاقتصاد الحيوية في العالم لان الأمن القومي أصبح في الأساس مرتبطا بالاقتصاد[٣٣] فالولايات المتحدة ضد قيام أي هيمنة إقليمية من قبل دولة واحدة أو عدة دول قادرة على الاستيلاء على منابع النفط، أو تهديدها، وهذا يتطلب منظومة أمنية

جديدة تأخذ في الاعتبار وضع إسرائيل [٣٤] اذ تشكل منطقة الخليج في نظر الولايات المتحدة منطقة إضطرابات. وغالبا ما كانت النزاعات في المنطقة تتخذ أبعادا سياسية عنيفة . لذا نجد الولايات المتحدة حاضرة فيها . لكن المنطقة لم تكن يوما هامشية بالنسبة للنظام العالمي سواء كمخزن كبير للنفط أو كمصدر للبترودولارات، أو كسوق لصادرات البلدان الصناعية . فالتطور الصناعي قد رفع من أهمية مساهمة المنطقة في المنظومة الرأسمالية.

وطبقا لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies فان للولايات المتحدة مصالح في الخليج العربي تشمل[٣٥]:

١. امن الطاقة فالتوقعات تشير إلى إن المنطقة هي من سيوفر الطاقة من النفط والغاز في المستقبل.
٢. أمن إسرائيل.
٣. استمرار دور الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة: الكويت، السعودية.
٤. وأد الإرهاب Counterterrorism: وما يمثله من تهديد في المستقبل واحتمال تقويض بعض النظم الموالية للولايات المتحدة.

يبدو أن الولايات المتحدة بادرت لمواجهة احتمال نضوب النفط فنجحت، وابتداءً من مطلع الثمانينات في تكريس وإدامة الاختلال البنيوي في السوق الدولية للنفط وتحويله إلى سوق مشترين، واضمحلت على نحو لافت للانتباه قوة أوبك. كما إن محاولة السيطرة على منابع النفط أمر مرغوب فيه من وجهة كبار كتاب واستراتيجي الولايات المتحدة لأن " الديمقراطيات الصناعية " يجب أن لا تسمح لقوة أخرى أن تسيطر عليها[٣٦] هذا الضمان مهما اختلفت شدته سيهدد الدولة بشكل ربما تكون باستخدام القوة العسكرية مباشرة، وبالتالي منع بروز أية قوة مناوئة للغرب. وربما يكون من خلال تبني سياسات ترمي إلى الحد من سيطرة الدول النفطية على ثروتها من خلال دعم خصخصة شركاتها النفطية ا لوطنية والسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في القطاع النفطي وتقديم تسهيلات مالية مقابل رهن النفط.

فالولايات المتحدة أكبر مستهلكي النفط في العالم (حوالي ٢٥ في المائة ) رغم ان سكانها لا يشكلون سوى ٢ في المائة، بينما تستهلك وزارة الدفاع الأمريكية لوحدها ما يزيد عن الـ٨٠% من كل الطاقة التي تستخدمها الحكومة الأمريكية، يصل إجمالي المخزون من البترول الاستراتيجي الأميركي الحالي ( ٦٦٠ ) مليون برميل في المخازن الضخمة في ولايتي تكساس ولويزيانا، والتي تصل قدرتها إلى حمل (٧٠٠) مليون برميل، في حين يصل الاستهلاك اليومي إلى ما يزيد عن ( ٢٠ ) مليون برميل، وعلى ما يبدو ان النفط سيكون السلعة الأهم في

العالم[٣٧] على ان الرغبة في السيطرة على النفط ليست بالميكانيكية البسيطة التي توحي بها الفرضية ، ولا يعني الأمر بالضرورة تخفيض أسعار النفط، فقد يكون ارتفاع الأسعار وسيلة أنجع في فرض الهيمنة الأمريكيـة وبخاصة في ظل اعتماد القــوى المنافسة لها (أوروبا والصين وروسيا واليابان )على النفط القادم من الشرق الأوسط. فبالنسبة لأوربا يمثّل الشرق الأوسط أهم مصدر للطاقة لها حاضرا ومستقبلا إذ تشير التوقعات أن أوروبا ستستورد منها حوالي ٨٥ في المائة من النفط وحوالي ٦٦ في المائة من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٠ . أما الصين فإن فان التوقعات تشير الى أنها ستصبح أكبر مستهلك للنفط والغاز في العالم مع حلول عام ٢٠١٠ . لذا نجد الكثير من الكتاب يؤيدون ان احتلال العراق يندرج في إطار مشروع استراتيجي اكبر يشمل الخليج والشرق الأوسط والقوقاز تستهدف من وضع يدها على كل منابع النفط في العالم وان احتلال أفغانستان مكنها من الإقتراب أكثر ما يمكن من بلدان الإتحاد السوفيتي السابقة التي تحتفظ هي أيضا باحتياطي كبير من النفط والغاز وهي كازخستان وتركمنستان وطاجكستان وأوزبكستان وأذربيجان حيث يقدّر إحتياطي النفط بها ب ٢٨ مليار برميل و ٧٠٠٠ متر مكعّب من الغاز .

وفقا لهذا الفرض إن الحرب ما هي إلا محاولة أمريكية تمهد للسيطرة على منابع النفط، سواء في موقعها القديم الزاخر – الخليج– أو في موقعها الجديد الواعد – بحر قزوين– ففي منطقة الشرق الأوسط يتركز ثلثي احتياطي النفط العالمي، حيث تمتلك حوالي ٦٧٩ مليار برميل، أي ما يعادل ٦٦ في المائة من إجمالي احتياطيات النفط العالمية[٣٨] وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة ودفعها أكثر من مرة إلى فرض هيمنتها عليها بوسيلة أو بأخرى . وطبقا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية فان المنطقة ستؤمن نحو ٧٦ في المائة من واردات النفط إلى المجموعة الصناعية الغربية بحلول عام ٢٠٢٠،[٣٩] أما في ما يخص منطقة حوض بحر قزوين فان الولايات المتحدة لا تخفي اهتمامها فيها لأسباب نفطية واستراتيجية عامة . وبحسب الإحصاءات الرسمية الأمريكية، فان احتياطيات النفط في هذه المنطقة تصل إلى ما بين ٢١٣–٢٣٥ مليار برميل، وذلك بعد اكتشاف الخزان النفطي قبالة شاطئ كازاخستان شمال بر قزوين باحتياطي يصل إلى حوالي ربع احتياطي المنطقة. وبذلك تأتي هذه المنطقة بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد منطقة الخليج. وتأمل إدارة بوش أن يؤدي تطوير صادرات النفط القزوينية للولايات المتحدة إلى تحريرها من الاعتماد المتزايد على نفط الخليج، لذلك اقترحت خطة النفط القومية عددا من المشاريع الرامية إلى دمج صادرات النفط القزوينية بالاقتصاد العالمي[٤٠].

أن النفط يمنح دول الخليج وزناً استراتيجياً وجغرافياً وسياسياً، وسوف يظل يمثل العمود الفقري لاقتصاد للعديد من دول المنطقة. وان بعض الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط ترافقت أما بتهديد صناعة النفط أو بالقطع الفعلي لامدادات النفط من المنطقة )[٤١] ويجيب ناجي أبي عاد وميشيل جرينون عن تساؤل طرحاه هو (ما مدى أمن إمدادات النفط ؟) بعدم وجود مثل هذا الأمن في المنطقة دون وجود استقرار في المنطقة. ليستنتجا أن احد أعظم التهديدات لاستقرار سوق النفط في السنوات القادمة سيظل احتمال حدوث نزاعات وخلافات في الشرق الأوسط . وهو استنتاج أقاماه على جملة من المقدمات منها: حساسية المنشآت النفطية في المنطقة وتعرضها للهجوم الداخلي عليها؛ حساسية الممرات المائية لخطوط الملاحة الرئيسة فيها؛ حساسية على ناقلات وموانئ النفط؛ حساسية أنابيب النفط[٤٢].

**٢-التحولات الحاضرة في سوق النفط العالمي:**

مع بداية عام ٢٠٠٠ شهد سوق النفط العالمى تحولاً مهماً، ليس فقط لأن متوسط الأسعار المتحققة في هذا العام تعد الأعلى منذ منتصف الثمانينيات، ولكن أيضا لأن سوق النفط قد اعتراه تغير أساسي نتيجة عودة منظمة الأوبك بوصفها لاعبا رئيسيا في هذا السوق بعد فترة غياب طويلة تقلصت فيها قوتها. ويمكن القول بإيجاز أن المرحلة الأخيرة استعادت فيها الأوبك الكثير من نفوذها المفقود. وليس أدل على ذلك من أن متوسط سعر النفط خلال الأعوام الثلاثة الماضية قد تجاوز ٢٥ دولارا للبرميل، وهو أعلى متوسط منذ منتصف الثمانينات. وهذا الوضع الجديد يعد نتيجة لبعض التغيرات التي لحقت بالعوامل التي كانت سبب الضعف الهيكلى الذى اعترى منظمة الأوبك خلال الثمانينيات.

إذ رغم النجاح الكبير لسياسات ترشيد الطاقة في الدول المستهلكة إلا أن هذا قد وصل إلى نهايته في الدول المتقدمة. علاوة على تزايد استهلاك بلدان تمت فيها عملية النمو الاقتصادي بشكل سريع للغاية خلال الثمانينيات والتسعينيات وخاصة بلدان مثل الصين والهند . وقد عمل هذا على تزايد نمو معدل الطلب على النفط بحيث أصبح يتراوح بين ١.٥% إلى ٢% سنويا خلال أغلب سنوات التسعينيات. وحيث يقدر أن معدل نمو الاستهلاك خلال الفترة القادمة سيزيد في الدول النامية عن ثلاثة أمثال المعدل في الدول المتقدمة. وتقدر الولايات المتحدة أن دولة مثل الصين سوف تستورد ما بين ٥-٨ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو مليون برميل فقط يوميا في عام ٢٠٠٠. وتتكرر الظاهرة نفسها في بعض البلدان الكبيرة مثل الهند وغيرها من البلدان، وإن كان في حدود أقل من الصين. وتعتمد معظم هذه البلدان على منطقة الخليج بالتحديد لتزويدها بما تحتاجه.

ومن الواضح ثانيا أن جهود تنويع هيكل الطاقة المستهلكة، وبحيث يقل الاعتماد على النفط في هذا الهيكل قد ووجهت هي الأخرى بالعديد من المشكلات . إذ يستمر الإحلال الوحيد المقبول بشكل كبير حتى الآن هو إحلال الغاز الطبيعي (بوصفه أقل تلويثا للبيئة) محل النفط . لكن بسبب نمو الاهتمامات البيئية في العديد من الدول المتقدمة فإن هذه الجهود قد شهدت اتجاها آخر بعيدا عن بعض أنواع الطاقة مثل المواد الصلبة (الفحم على نحو خاص). وإض افة لهذا السبب الهام فقد كان لحادثة المفاعل النووي شيرنوبل في عام ١٩٨٦ أثره في عدم استمرار النمو في استخدام الطاقة النووية بنفس المعدلات التي شهدها العالم خلال النصف الثانى من السبعينيات وخلال عقد الثمانينيات. وهذا الاتجاه الأخير من المنتظر أن يتعمق أكثر خ لال السنوات القليلة القادمة مع إعلان دول مثل السويد وألمانيا عن اتجاهها للاستغناء عن توليد الطاقة الكهربية استنادا إلى المفاعلات النووية، بل ووضع برنامج زمني لإغلاق المفاعلات القائمة. وكان لهذه التفاعلات أثر كبير في زيادة الاعتماد مرة أخرى على النفط فى هيكل الطاقة المستخدمة بحيث استقر مرة أخرى عند ٤٠% في عام ٢٠٠٠. هذا ناهيك عن عدم إمكانية إحلال النفط حتى الآن في قطاع هام مثل قطاع النقل . و يقدر أن نحو ٤٠% من الاستهلاك الأمريكى يتم في هذا القطاع وحده.

وما يهم الولايات المتحدة في وسط تزايد حاجتها لاستيراد النفط (يقدر أن الاعتماد على الخارج سيبلغ نحو ثلثي النفط المستهلك بنهاية العقد القادم ) هو القوة التي باتت تمتلكها منظمة الأوبك وهي التي تؤهلها لفرض وجودها على الساحة النفطية العالمية. بحيث باتت الولايات المتحدة مهتمة للغاية بمحاولة إضعاف هذه القوة الجديدة للأوبك، وهو ما يمكن واشنطن من تملك مزيد من القوة في سوق النفط العالمي.

لذا فإن النجاح في إقصاء نظام الرئيس صدام حسين وضع ثانى احتياطى نفطى في العالم (يبلغ حجمه حاليا نحو ١١٢ بليون برميل قابلة للزيادة) تحت سيطرة الولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن يغير من وضع المعادلة النفطية العالمية بحيث يتم الحد من قوة الأوبك . علاوة على أهداف أخرى هامة للغاية مثل تأمين مصادر النفط الذى تتزايد حاجة الولايات المتحدة لاستيراده مع قرب نضوب احتياطاتها النفطية. كما أن واشنطن ستكون في وضع قوى للغاية إزاء منافسيها الحاليين والمحتملين بسبب الوضع المسيطر نسبيا على نفط العراق وآسيا الوسطى.

ويدعم من هذه الفكرة العديد من التصريحات والأنباء التي خرجت من الولايات المتحدة ذاتها فقد ذكر وزير الخارجية الأمريكية كولين باول في شهر يناير الماضي إن القوات الأميركية، إذا وقعت الحرب ستقوم بحماية آبار ا لنفط العراقية، التي وصفها بأنها «ملك الشعب

العراقي». وأضاف أن بلاده تنظر في احتمال زيادة إنتاج النفط العراقي، اكثر مما ينص عليه برنامج النفط مقابل الغذاء وذلك لتوفير الأموال اللازمة لإعادة البناء بعد الحرب . وهو ما أكدته بالفعل تصريحات أمريكية أهمها تصريح نائب الرئيس الأمريكى بعد سقوط نظام صدام حسين بأيام قليلة، حيث صرح بأن الإنتاج العراقي يمكن أن يصل إلى ٣ مليون برميل بنهاية العام ٢٠٠٣. ويترافق مع هذه التصريحات ما ذكره بعض المحللين الأمريكيين من أن نسبة الواردات الأميركية من نفط الشرق الأوسط آخذة في الارتفاع حيث بلغت بالفعل حوالي ٢٤%، وهي نسبة أعلى بنسبة الثلث قياسا بالسنوات القليلة الماضية، حينما كانت النسبة لا تتجاوز ١٧%.

ويدلل على أهمية التواجد الأمريكي الحالي في العراق ما ذكر ه أحد رؤساء الشركات النفطية الأمريكية بقوله لقد اشترينا حصصا بقطر وعمان، حتى نجد لنا موطئ قدم بالخليج، والقرارات التي اتخذناها بالتنقيب هناك، ربما لا تنفذ بعد ٤ أو ٥ أو عشر سنوات. لكننا نحتاج أن نجد لنا موقعا بالمنطقة انتظارا لتلك اللحظة التي يعود فيها العراق وإيران إلى الأسرة الدولية.

و بينما كان الإنتاج العراقي من النفط قبل الحرب يبلغ ما يتراوح بين ٢- ٢.٥ مليون برميل يوميا في ظل أسعار النفط السائدة وفقا لخطة النفط مقابل الغذاء، فإن طاقته الإنتاجية يمكن أن تصل إلى خمسة ملايين برميل يوميا في فترة زمنية قد لا تتجاوز العامين . ويمكن تخيل ما يمكن أن تقدمه هذه الملايين الثلاثة الإضافية م ن ضغط على أسعار النفط خاصة أنها ستترافق مع بدء تدفق النفط من بلدان آسيا الوسطى نحو أوروبا والولايات المتحدة.

وحتى قبل قيامها بشن الحرب على العراق كان واضحا أن الولايات المتحدة تسعى سعيا حثيثا لاستكمال استعداداتها لحربها المحتملة بتركيزها على الشق النفطى . فللولايات المتحدة كانت وحتى قيام الحرب تعد أهم مستهلك للنفط العراقى الذي يتم بيعه في الأسواق العالمية وفقا لصيغة النفط مقابل الغذاء عن طريق الأمم المتحدة . وبرغم أن الشركات الأمريكية لا تشترى النفط مباشرة من العراق إلا أنها تحصل عليه عبر شركات أخرى من أهمها شركة توتال فينا ألف الفرنسية. و تذكر بعض المصادر أن الولايات المتحدة بمفردها حصلت في بعض الأحيان على ما يزيد على ٦٥% من حجم الصادرات العراقية من النفط، أو ما يزيد عن مليون برميل يوميا.

وطبقا لبعض المصادر النفطية فإن الطاقة الإضافية خارج العراق وفنزويلا تبلغ نحو ١.٥ مليون برميل يوميا وهي ما يقل بقليل عن حجم الصادرات العراقية اليومية من النفط. بينما يعتقد البعض الآخر أن هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة تزيد على ذلك، علاوة على أن بعض البلدان مثل الكويت قد احتاطت لاحتمال قيام الحرب بتخزين النفط في سفن عائمة، وهو م ا يعني أن

المنتجين في الأوبك قد يكون بمقدورهم بالفعل أن يعوضوا كامل غياب النفط العراقي . ولكن الولايات المتحدة التى أكد وزير نفطها انهم لن يستخدموا الاحتياطى النفطى الامريكى، ظهر وهى تتحرك نحو الحرب أنها كانت تحاول الحصول على تعهدات واضحة من قبل دول الأوبك فى اجتماعهم بجنيف ١١ مارس ٢٠٠٣، بعدم تقليل الإنتاج أو رفع الأسعار إذا ما حدثت الحرب.

أضف إلى ذلك أن بعض بلدان الأوبك مثل فنزويلا تتزايد فيها كميات الإنتاج من يوم لآخر. فبعد أن تعطل الإنتاج في هذه الدولة النفطية المهمة خاصة للولايات المتحدة (ثالث أهم مزود لأمريكا بالنفط) حتى وصل إلى ما لا يزيد على ٤٠٠ ألف برميل خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر الماضي بسبب الإضرابات العمالية والأزمة السياسية المستحكمة التي فجرتها قوى المعارضة وذكر المسئولون في شركة النفط الفنزويلية وقتها أنه بإمكان البلاد الوصول إلى كامل الحصة الإنتاجية (نحو ٢.٩ مليون برميل يوميا) بنهاية شهر مارس. ويعني ذلك أن هناك نحو ٧٠٠ ألف برميل على الأقل قد تضاف إلى السوق النفطية في حالة تحقق التوقعات الفنزويلية.

وكان وزير الطاقة الأمريكي قبل القيام بزيارته لفيينا المقر الرسمي لمنظمة الأوبك قد أكد على أن بلاده لا تتسول النفط من الأوبك في حملة تصعيد وضغط مباشر على دول المنظمة التي كانت قد أعلنت من جانب واحد أنها ستتكفل بمد السوق بالمزيد من النفط في حالة قيام الحرب . وأعلنت المنظمة في اجتماعها الذي عقدته يوم ١١ مارس تعليق نظام سقف وحصص الإنتاج بحيث تنتج كل دولة كمية الإنتاج التي ترغب فيها . ويأتي ذلك نتيجة لأن معظم بلدان الأوبك كانت تنتج بالفعل عند طاقة إنتاجها القصوى ولا يوجد من لديه طاقة إنتاجية فائضة سوى كل من المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت . ونتيجة لأن الكويت اضطرت لإغلاق بعض حقولها النفطية الشمالية المجاورة للحدود العراقية، فإنه عمليا لا يوجد داخل المنظمة من لديه طاقة إنتاجية فائضة سوى كل من المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فقط.

وكانت منظمة الأوبك على لسان أمينها العام وبعض من أهم وزراء النفط أعضاء المنظمة مثل المملكة العربية السعودية ما فتئت تكرر أنه في حالة نشوب حرب في المنطقة فإنها سوف تزود السوق النفطية بالمزيد من النفط للتعويض عن غياب الصادرات العراقية التي تتراوح بين ١.٧ إلى ٢ مليون برميل يوميا.

كما أن التجربة التاريخية القريبة تؤكد أن بلدان منظمة الأوبك تدرك بالفعل الأهمية المعقودة عليها عالميا والتجربة الأقرب للدلالة على ذلك هو ما حدث في أعقاب الأحداث التي شهتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، إذ استمرت على

نفس المستوى الإنتاجي لمدة تزيد على ثلاثة أشهر بعد هذا الأحداث على الرغم من انهيار الأسعار إلى نحو ١٨ دولار للبرميل.

من الغريب إذا أن الولايات المتحدة التي تعد أكبر شاهد مباشر على هذه التجربة التاريخية القريبة كانت تستخدم لغة أقرب للوعيد في مواجهة منظمة الأوبك في الوقت الذي أكدت فيه مصادر المنظمة مرارا وتكرارا على أنها سترفع من حجم إنتاجها عند وقوع الحرب فعلا للتعويض عن غياب النفط العراقي. لكن يبدو أن هذه اللغة العصبية التي استخدمها وزير الطاقة الأمريكي أكدت وقتها أن الحرب قد باتت وشيكة فعلا، وإن الولايات المتحدة أضحت لا تتحمل أي أنباء قد تعوق جهودها في الاستعداد لشن هذه الحرب . وحيث تكتسب هنا قضية الإمدادات النفطية أهمية كبيرة للولايات المتحدة وغيرها من الدول المستهلكة الكبرى للنفط . وكانت الولايات المتحدة تراهن على أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الشهور الثلاثة السابقة على الحرب، وقدرة منظمة الأوبك على تقديم المزيد من النفط قد تقود إلى عدم ارتفاع كبير في الأسعار في حالة قيام الحرب فعلا . وكانت تأكيدات الكثير من التحليلات تصب فى أن ذلك سوف يكون أقرب للتحقق فعلا إذا ما استغرقت الحرب فترة زمنية قصيرة كما كان يأمل أركان الإدارة الأمريكية. أما إذا ما طالت هذه الحرب فإن ما بعدها سيكون في الواقع مشكلة أوبك وحدها.

وكانت التطورات في سوق النفط قبل قيام الحرب وبعدها مباشرة درامية وفجائية، بحيث لم يأتي يوم إلا وهو يحمل الجديد . وربما كانت حركة الأسعار خلال تلك الفترة هي خير تعبير عن حالة السوق الملتهبة التي تتصف بالحساسية المفرطة لأي تطور أو نبأ جديد. إذ أن الأسعار ارتفعت بعد اجتماع منظمة الأوبك يوم ١١ مارس في أعقاب توافر أنباء عن أن طاقة الإنتاج الإضافية لدى بعض منتجي منظمة الأوبك هي أقل بكثير مما يذكر، وبالتالي فإن المنظمة قد لا تستطيع عمليا أن تعوض كامل غياب النفط العراقى في حالة شن الولايات المتحدة ل لحرب بالفعل. وكانت هذه المصادر، وبعضها مصادر أمريكية مسئولة، قد ذكرت قبل قيام الحرب بأيام معدودة أن طاقة الإنتاج الإضافية قد لا تتجاوز لدى الأوبك حاليا نحو ٧٠٠ ألف برميل يوميا، هذا في مقابل حجم صادرات عراقية يصل في حده الأدنى إلى نحو ١.٧ مليون برميل يوميا أى أن هناك نقصا يقدر بنحو مليون برميل يوميا، وهو ما سيعمل على ارتفاع الأسعار بمستويات كبيرة في حال شنت الحرب كما كان متوقعا خلال عدة أيام . ومقابل ذلك كانت دول الأوبك وخاصة المملكة العربية السعودية قد أكدت مرارا على أنها يمكنها أن تعوض كامل غياب الصادرات العراقية حيث أن الطاقة الإنتاجية الإضافية لدى دولها تصل إلى قرابة ثلاثة ملايين

برميل يوميا. كما عزز من حركة الصعود في الأسعار إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن حجم الاحتياطي النفطى لديها قد انخفض بنحو ١٠ مليون برميل في الأسبوع المنتهي يوم ٧ مارس الماضي ليصل إلى ١٤٨٤.١ مليون برميل، وهو ما يعد أقل مستوى لهذا الاحتياطي منذ شهر مارس ٢٠٠١.

ولكن ما إن مر يوم واحد إلا وبدأت أسعار النفط في الانخفاض على مدى اليومين التاليين، أى يومى ١٣ و١٤ مارس، فانخفضت أسعار النفط بشكل ملموس بحيث وصل سعر برميل النفط من نوع برنت الخام البريطاني تسليم شهر إبريل إلى ما يزيد بقليل عن ٣٠ دولار للبرميل وهو ما يقل بنحو أربعة دولارات عن مستوى الأسعار التي كانت سائدة في السوق قبل وفي أعقاب اجتماع الأوبك يوم ١١ مارس. وقيل أن وراء هذا الانخفاض الكبير والمفاجئ عدة تطورات.

يأتي على رأس هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها سوف تسحب من الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت لذلك. إذ من المعروف أن هذا الاحتياطي قد تم تكوينه بناء على الاتفاق الذي تشكلت بمقتضاه وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٤، وهي الوكالة التي تضم كبار الدول المستهلكة للنفط في العالم باستثناء فرنسا في أعقاب فرض الحظر النفطي العربى في عام ١٩٧٣.

وكان الاتفاق يتضمن تكوين مخزون احتياطي إستراتيجى من النفط يبلغ ما يكفي نحو ثلاثة أشهر من الاستهلاك في كل دولة من دول الوكالة، على أن يتم السحب من هذا الاحتياط ي في حالات الطوارئ فقط وبعد التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء. حيث من المفترض أن يتم تداول هذا الاحتياطي بين الأعضاء في الحالات الطارئة مثل الحروب والإضرابات أو أى تطورات غير متوقعة تؤدى إلى انقطاع ملموس في الإمدادات النفطية . ومن هنا فإن الولايات المتحدة بإعلانها أن لها كامل الحق في استخدام احتياطاتها من النفط، وإن كانت قد قالت إنها ستتشاور مع الوكالة، فإن هذا يبدو على أنه مجرد إبلاغ للوكالة فقط، ومن ثم فالقرار باستخدام الاحتياطي هو قرار أمريكي منفرد سيتم اللجوء إليه في حالة إذا قررت الإدارة الأمريكية ذلك . ورغم أن إجمالي المخزون الأمريكي من النفط قد واصل انخفاضه للأسبوع الثاني على التوالى ليبلغ يوم ١٤ مارس الماضي ١٤٨١.٤ مليون برميل وهو ما يعد أقل مستوى لهذا الاحتياطي منذ عدة سنوات، إلا أن الاحتياطي الاستراتيجي كان عند أعلى مستوياته منذ بدأ تكوين هذا الاحتياطي في عام ١٩٧٤ ببلوغه ٥٩٩.٢ مليون برميل. ويعد الانخفاض في المخزون نتيجة

لانخفاض المخزون التجاري لدى الشركات، بينما الاحتياطي الاستراتيجي الذي تكونه الإدارة هو الذي يعول عليه فى أوقات الأزمات.

التطور الثاني وراء انخفاض الأسعار هو الإعلان من قبل عدد من الدو ل المنتجة أو من المصادر المستقلة في سوق النفط عن رفع طاقة الإنتاج لدى دول منظمة الأوبك. فعلى حين كان قرار منظمة الأوبك في اجتماعها هو المحافظة على سقف الإنتاج القائم مع الوعد بمد السوق بالمزيد من حاجته من النفط إذا ما نشبت الحرب، فإن بعض الأعضاء ذكروا أن ه ناك تفاهما غير مكتوب على أن تقوم الدول الأعضاء بإنتاج كامل ما ترغب فيه من كميات . أى إنه تم عمليا إسقاط نظام الحصص وسقف الإنتاج القائم في منظمة الأوبك . وقد عزز من هذه الإعلانات ما ذكرته مصادر نفطية كويتية عن رفع طاقة البلاد الإنتاجية إلى ٢.٤ مليون برميل يوميا وهي الطاقة الإنتاجية القصوى للبلاد . كما أُعلن أن المملكة العربية السعودية ومنذ شهر فبراير تقوم بضخ ما يصل إلى ٩.٥ ملايين برميل يوميا أي أعلى بكثير من حصتها المقررة في الأوبك.

كما ضاعف من هذه الآثار الإعلان عن أن المملكة السعودية قد طلبت استئجار ١٤ ناقلة نفطية لتمد الولايات المتحدة بنحو ٢٩.٥ مليون برميل إضافية من النفط (أي نحو مليون برميل يوميا) خلال شهر مايو. وأضافت إلى ذلك بعض المصادر السعودية أن لديها ٥٠ مليون برميل من النفط مخزنة لمد الأسواق بها فورا وقت الحاجة، وهو ما يعني توافر كمية إضافية من النفط لدى المملكة السعودية وحدها تزيد عن الصادرات العراقية لمدة شهر كامل.

وفي الاتجاه نفسه جاء إعلان الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز عن بلوغ الطاقة الإنتاجية لبلاده نحو ٢.٩٥ مليون برميل يوميا وهو ما يزيد على الحصة الإنتاجية المحددة لفنزويلا ضمن سقف إنتاج الأوبك لتؤيد من الانخفاض في الأسعار. فمن المعروف أن الارتفاع الكبير الذى شهدته أسعار النفط طوال الشهور الثلاثة الأخيرة للعام ٢٠٠٢ ، كان يعود جزئيا إلى موجة الإضرابات العمالية في فنزويلا، وخاصة عمال النفط التي نزلت بكمية الإنتاج إلى حدود ٤٠٠ ألف برميل يوميا في بعض الأحيان، وهو ما دفع فنزويلا إلى استيراد منتجات نفطية من جارتها البرازيل لتغطية استهلاكها المحلي.

وعلى الرغم من أن رئيس منظمة الأوبك (وزير النفط القطرى) قد أكد على أن المنظمة سوف تمد الأسواق بحاجتها من النفط، مع رؤيته بأنه ليس هناك حاجة لذلك لأن الأسواق متشبعة بالنفط بالفعل. إلا أن الأمين العام لمنظمة الأوبك عاد للإعلان يوم الخميس ٢٠ مارس،

أى بعد بدء الهجمات العسكرية الأمريكية، بأن المنظمة قد سمحت لدولها باستخدام الطاقة الإنتاجية الفائضة لديها إذا ما دعت الضرورة لذلك.

إضافة إلى كل ما سبق فإن العديد من البلدان المستوردة للنفط ليس فقط في البلدان المتقدمة، بل أيضا في بعض البلدان النامية قد أعلنت أنها زادت من كمية المخزون النفطي لديها خلال الفترة الماضية تحسبا لوقوع الحرب في العراق وانقطاع الإمدادات النفطية والزيادة الكبيرة المتوقعة في أسعاره وقتها. حيث إن بعض البلدان كالمغرب وتونس أعلنت أن لديها كمية مخزونة من النفط أو منتجاته تساوى نحو ثلاثة أشهر من الاستهلاك.

لذا فقد كان من الطبيعي عند نشوب الحرب بالفعل أن ترتبط الأسعار يوما بيوم، بل وساعة بساعة بالتصريحات التي تصدر من هنا أو هناك حول نتائج ما يجرى على أرض المعركة. وبالرغم من تجاهل المتعاملين للأنباء المذكورة حول حرائق الآبار العراقية لكون التصدير العراقى كان قد توقف بالفعل، وكذلك لأن المتعاملين كانوا قد أخذوا في اعتبارهم بالفعل فقدان هذا النفط حتى قبل بدء المعارك. إلا أن أي أنباء عن صعوبات في تحميل النفط من الموانئ المطلة على الخليج، أو أى أضرار أخرى تصيب حقول الدول المجاورة للعراق كان من الممكن أن تنعكس في شكل ارتفاع في الأسعار. وهذا كله في ظل النتيجة العامة المعروفة مسبقا، فأى حرب قصيرة ودون إلحاق خسائر كبيرة بالنفط العراقي أو بالقدرة على استمرار شحن النفط من الخليج ربما تؤدي إلى استمرار المزيد من الانخفاض في الأسعار . أما في حالة اشتداد المقاومة العراقية والتأثر الكبير للآبار العراقية أو بالقدرة على تحميل النفط من الخليج فبوسعها أن تؤدى إلى ارتفاع في أسعار النفط . فبينما تتعلق قدرة النفط العراقي في التأثير على الأسعار بالمدى المتوسط والطويل، فإن الأنباء اليومية عن سير المعارك وخاصة فيما يتعلق بنفط المنطقة ككل ستكون ذات تأثير لحظى على هذه الأسعار.

من هنا فإن الارتفاع فى أسعار برميل النفط ثم الانخفاض السريع لها خلال الأسبوع السابق على الحرب كانت تدفع للتأكيد م ن جديد على أن ما سيعقب الحرب من تطورات في سوق النفط قد يكون خطيرا في انعكاسه على الأسعار . ورغم أن أنباء الهجوم الأمريكي الأولى عملت على تعزيز الأمنيات بأن تكون الحرب قصيرة وحاسمة وهو ما عمل على انخفاض الأسعار، لكن هذا الانخفاض جاء محدودا بسبب التصريحات التي بينت أن الحرب ربما تطول عما كان معتقدا. وقد انخفضت الأسعار يوم الخميس (أي يوم نشوب الحرب بالفعل) واستمر هذا الانخفاض يوم الجمعة بحيث بلغ سعر برميل النفط من نوع برنت البريطاني الخام نحو ٢٤.٩١ دولار للبرميل (وهو انخفاض يقدر بنحو ٢٧% عن أقصى سعر وصله سعر البرميل يوم ١٢

مارس). وكان غريبا بعض الشيء الاستمرار في انخفاض الأسعار على الرغم من إعلان المسؤولين البريطانيين في هذا الوقت أن هناك حرائق مشتعلة في نحو ٣٠ بئرا بترولية في حقل الرميلة النفطي جنوب العراق. ولكن كان يوازن من هذه الأنباء في الوقت ذاته إعلان استي لاء القوات البريطانية على شبه جزيرة الفاو العراقية الإستراتيجية التي توجد بها محطات تحميل النفط العراقي عبر الخليج، كما أن بها بعض التسهيلات النفطية المهمة . وكذلك إعلان الاستيلاء على ميناء أم القصر. والحقيقة أن أنباء المعارك على الأرض العراقية لم تكن مهمة من زاوية تأثيرها على تحميل النفط العراقي الذي كان قد أوقف تصديره عمليا من مرافئ الخليج منذ يوم الاثنين ١٠ مارس.

وكانت بعض بلدان الأوبك وعلى رأسها إيران قد دعت منذ اجتماع الأوبك في ١١ مارس إلى التفكير جديا في خفض مستوى إنتاج دول المنظمة بنحو ٣-٤ مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من العام الحالي (أي بدءا من شهر إبريل). وكان تقدير هذه البلدان أنه سوف يكون هناك فائض عرض في السوق الدولي بمقدار هذه الكمية، وهو ما سوف يعمل على انهيار الأسعار فجأة خلال هذا الوقت من العام.

وكان من الغريب أن يدعو البعض إلى التفكير في خفض الإنتاج والخوف من انهيار الأسعار، في الوقت الذي يعلن فيه الأمين العام للأوبك إمكانية زيادة الإنتاج، وفي الوقت الذي أخذت فيه الأسعار في الارتفاع إلى مستويات ربما لم تبلغها منذ نحو ١٢ عاما. ومن الغريب كذلك أن يعلن التفكير فى خفض ثلاثة إلى أربعة ملايين برميل يوميا في الوقت الذي لا تزيد فيه كمية الإنتاج العراقي عن ما يقارب ٢ مليون برميل يوميا، منها نحو ١.٧ مليون برميل هي التي تتوجه للأسواق الدولية.

ولكن هذه الدعوة رغم غرابتها يبدو أنها كانت تستحق الالتفات إليها بجدية نتيجة للعديد من الاعتبارات التي من المتوقع أن تحكم السوق في هذا الوقت. وعلى رأس هذه الاعتبارات أنه إذا ما قامت الحرب فمن الطبيعي أن تبدأ الأسواق خصم ما سمي بعلاوة الحرب، خاصة إذا لم تؤثر هذه الحرب على الإمدادات أو الطاقات الإنتاجية لدى الدول الخليجية الأخرى بخلاف العراق. إلى جانب ذلك فإن الأزمة السياسية في فنزويلا التي كانت مستمرة منذ منتصف ديسمبر بدأ انفراجها منذ منتصف شهر فبراير الأمر الذي أدى إلى بدء زيادة الإنتاج حتى أن المصادر الفنزويلية أكدت بعد انتهاء الحرب على أن الإنتاج قد أصبح قريبا من مستوى ٢.٩٥ مليون برميل يوميا وهو ما يتجاوز الحصة الفنزويلية ضمن سقف إنتاج منظمة الأوبك. أضف إلى ذلك بدأ اعتدال المناخ في الربع الثاني من العام، وهو ما يعمل على خفض طلب الدول المستهلكة .

وقبل كل هذه الاعتبارات فإن الزيادة المتوالية في الإنتاج من قبل العديد من بلدان منظمة الأوبك قد رفعت المعروض في الأسو اق بدرجة كبيرة. وأخيرا فإن زيادة الكميات المخزونة في العديد من البلدان ومنها بلدان نامية كثيرة وليس بلدان وكالة الطاقة الدولية فقط ستعني أن طلب هذه البلدان سيميل إلى الانخفاض إذا ما تيقنت من أن الحرب لم تؤثر على الإمدادات فى السوق العالمى.

وجاء انخفاض الأسعار في السوق الدولية قبل وبعد نشوب الحرب مباشرة ليضيف حجة جديدة للبلدان التي دعت إلى عدم زيادة الإنتاج لأن العرض أكثر من كاف لمواجهة الطلب في الأسواق.

**٣-إدماج الخليج في العولمة:**

في نيسان/ ابريل ٢٠٠٢ اقترح ريتشارد هاس مبدأً إستراتيجيا جديدا للسياسة الخارجية الأمريكية بدل المبادئ التقليدية كالردع والاحتواء، هو ( مبدأ الإدماج ) وشدد على ضرورة ان يكون ان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحالي هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالما يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، و بهذا يمكن دعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن . لان إدماج شركاء جدد في الجهود الأمريكية سيساعد على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مقسمة، وكذلك التصدي للأخطار عبر القومية، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل . كما انه سيساعد على ان يجلب للعالم المعولم أولئك الذين قد استبعدوا في السابق [٤٣] وهنا تعود إلى الأذهان شعارات العولمة الاقتصادية والديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة . وفي تقرير نشرته مجلة (Foreign Policy) عن مؤشر العولمة للدول رتب ٦٢ دولة جاءت أربعة دول عربية في ذيل القائمة الطويلة. في حين لم تجد الدول العربية الأخرى مكانا لها في القائمة الأمر الذي يعني أنها بعيدة عن العولمة . وقد نصت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على ( إن التجارة والاستثمار هما المحركان الحقيقيان للنمو الاقتصادي .إن الأسواق الحرة والتجارة الحرة هما الاولويتان الرئيسيتان في إستراتيجيتنا الخاصة بالأمن القومي)[٤٤]

**الجدول رقم (٥)**
**الدول المعولمة وفقا لتقرير مجلة Foreign Policy**

| الدولة | التسلسل في القائمة |
|---|---|
| ايرلندا | ١ |
| سنغافورة | ٢ |
| الولايات المتحدة | ٧ |
| بريطانيا | ١٢ |
| فرنسا | ١٥ |
| المانيا | ١٨ |
| تونس | ٣٥ |
| السعودية | ٤١ |
| المغرب | ٤٧ |
| مصر | ٦٠ |

**المصدر:(WWW.foreignpolicy.com, March / April 2004) نقلا عن الياس حنا، هكذا تريد الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير. ( www.bintjbeil.com)**

ويدخل ضمن هذه الفرضية مطالبة الولايات المتحدة بالإصلاح والديمقراطية في أقطار الشرق الأوسط الكبير والتي أعلن عنها صراحة بما يسمى بمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط. كما أعلنها وزير الخارجية السابق كولن باول وخصص لها مبلغ ٢٩ مليون دولار. ويمكن ان نقارن ما يحمله سقوط بغداد في ٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ من دلالات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تشابه تلك التي جلبها سقوط جدار برلين فرياح العولمة والديمقراطية بدأت تطرق أبوابها أكثر من أي وقت مضى ومثلما سقطت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية ستسقط النظم التسلطية في الشرق الأوسط ولن يمكن إيقاف طوفان العولمة العارم عبر بغداد.

ومع زيادة التوقع باستمرار أزمات النفط المستقبلية تتزايد أهمية منطقة الخليج كلاعب أساسي بسوق النفط الدولية والقيام بضبط إيقاع هذه السوق، خاصة وان زيادة المعروض النفطي لدول المنطقة الأعضاء في أوبك يساهم في التخفيف من حدة الارتفاع الأخير في أسعار النفط بالسوق الدولية .ان أسعار النفط سوف تشهد مزيدا من الارتفاع في المستقبل القريب بسبب استمرار الأزمات الدولية والتوتر المستمر في عدد من المناطق الاستراتيجية الهامة كال شرق الأوسط والتنافس بين البلدان الصناعية الكبرى على شراء النفط كالصين والولايات المتحدة واليابان والاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بزيادة الاحتياطيات النفطية وسوف يشهد العالم المزيد من الأزمات النفطية بسبب الطلب المتزايد على النفط من جانب الدول الكبرى , وتراجع إنتاج خليج المكسيك.

ان العالم يشهد اليوم بوادر حرب خفية بين الدول المصدرة والدول المستوردة للطاقة وبخاصة وان الصراع على النفط قد اشتد فى العديد من المناطق فاليابان والصين تتنافسان للحصول على نصيب كبير من نفط حقول سيبريا الروسية بينما تسعى حكومات وشركات

أوروبية وأمريكية وصينية لزيادة نصيبها من حقول نفط منطقة بحر قزوين ( كازخستان وأذربيجان ). في حين تعمل الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في أفريقيا لضمان مصالح شركاتها في حقول النفط (في نيجيريا وتشاد والكاميرون ) وقطع الطريق على الشركات الصينية أو الأوروبية. من جهة أخرى عملت ا لشركات النفط الأمريكية على زيادة احتياطياتها النفطية رغم تراجع الاحتياطيات النفطية العالمية. كما تسعى الولايات المتحدة الى دعم التوجهات الروسية المتعلقة بزيادة الصادرات النفطية للحد من نفوذ أوبك بالسوق العالمية واحتو اء التداعيات السلبية الناجمة عن ارتفاع الأسعار على نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي. كما تدعم الخطط الروسية بتوسيع خطوط أنابيب تصدير النفط والبحث عن أسواق جديدة للنفط الروسي في ظل رؤية أمريكية بإمكانية حصولها على حصة منه لسوقها النهم.

**خامسا: الخاتمة:**

جاءت حرب الخليج الثالثة لتثبت تراتبية النظام الإقليمي في الخليج وقيادية الدور الأمريكي وتفردها الكامل فيه، تحدوها في ذلك جملة من المنطلقات أهمها:

١. إنها صاحبة مصالح حيوية استراتيجية في الخليج.
٢. إنها " حررت " الشعب العراقي من النظام الدكتاتوري البعثي.
٣. إنها صاحبة الحق في محاربة الإرهاب وتأديب ما تسميه الدول المارقة.
٤. فرض الزعامة الأمريكية على حساب قوى "أوروبا القديمة".

لقد تمكنت الولايات المتحدة من الوصول الى هدفها الذي سعت الى تحقيقه منذ عام ١٩٩١، وهو السيطرة الكاملة على إقليم الخليج عسكريا واقتصاديا وسياسيا. مستخدمة قدراتها العسكرية الهائلة، وتعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في الخليج واستخدام العراق كقاعدة عسكرية متقدمة لادامة السيطرة الأمريكية على المنطقة. والتمهيد لاحتواء إيران بعدما قوضت النظام العراقي رغم صعوبة وتعقيد هذا الاحتواء وصعوبة الوصول الى اجما ع دولي حول هذا الاحتواء سيما وان هناك أطراف دولية لا ترى في امتلاك إيران للتقانة النووية الخطر الذي تحذر منه الولايات المتحدة. لكن النتيجة السريعة للحرب في المنطقة هي ان الولايات المتحدة أصبحت قوة مسيطرة تمنع أي من القوى الأخرى وبخاصة ايران من بعدما قررت ا ن تكون حاضرة بنفسها في الاقليم.

**المصادر والهوامش :**

١- انظر نقدا لتلك التقديرات التي تعتمدها الكتابات المعاصرة في: كولن كامبيل [وآخرون]، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ٢٠٠٤، ص ١٨٧- ٢٠٢

٢- المصدر نفسه، ص ١٢٥- ١٣٠

٣- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة (٥٢)، المجلس الوطني للقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٨٢، ص ١١٧

٤- المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨

٥- هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢١٠-٢١١

٦- المصدر نفسه، ص ٢١٥

٧- المصدر نفسه ، ص١٥٩

٨- المصدر نفسه ، ص ١٦١

٩- برايت أوكوغو، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣، ص ١٢

١٠- UN , UNCTAD , Transnational Corporation , Vol. 9 , No. 3 , December 2000 , table 1 , p. 100

١١- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤١

١٢- سمير صارم، انه النفط يا (...)الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، قضايا الساعة( ٦)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص٤٨

١٣- كولن كامبيل [وآخرون]، المصدر السابق، ص ٥٦

١٤- المصدر نفسه ، ص ٥٧-٥٨

١٥- المصدر نفسه ، ص ٥٨-٢٤٥٩

١٦ المصدر نفسه ، ص ٥٥

١٧- المصدر نفسه ،ص٢٥

١٨- يرى سمير صارم أن غزو أفغانستان واحتلال العراق كان من أجل النفط وتأمين السيطرة على كامل منابعه وتغيير النظام النفطي القائم، لكنها ركزت على النفط العربي لأن البدائل التي

توفرها مناطق أخرى (أمريكا اللاتينية، وبحر قزوين وروسيا) مليئة بالتعقيدات والأخطار.
انظر: سمير صارم، المصدر السابق، الفصل الثاني، ص ص ٦٧-١٢٢
١٩- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٣٦
٢٠- محمد السعيد إدريس، المصدر السابق، ص ٤٣٧
٢١- كولن كامبيل [وآخرون]، مصدر سابق، ص١٦٩
٢٢- محمد السعيد إدريس، المصدر السابق، ص ٤٣٧-٤٣٨
٢٣ - المصدر نفسه ، ص ٤٤٩-٤٥٠
٢٤- حسين عبد الله، المصدر السابق، ص ٣٩
٢٥-المصدر نفسه، ص ٩٩
٢٦- محمد السعيد إدريس، المصدر السابق، ص ٥٢١
٢٧- حسين عبد الله، المصدر السابق، ص ٤٥
٢٨- سمير صارم، مصدر سابق، ص ٨٤
٢٩- ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، المصدر السابق، ص ٢٢
٣٠- AID, Regional Cooperation in The Middle East,1979
٣١- محمد السعيد ادريس، المصدر السابق، ص ٤٢
٣٢- المصدر نفسه، ص ٤٣
٣٣- المصدر نفسه، ص ٦٠
٣٤ المصدر نفسه، ص ٦٣
35-Douglas Johanston [ed.] : Foreign Policy into the 21st Century : The U.S. Leader ship challenge , CSIS , Washington D.C 1996 , pp. 96-98
٣٦-انظر: هنري كيسنجر، المصدر السابق
٣٧-الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القسم الثانى، الاقتصادات العربية وتأثيرات الأزمة الأمريكية – العراقية
www.ahram.org.eg/acpss/
38- سمير صارم، المصدر السابق، ص ٤٨
39- المصدر نفسه، ص ١٨
٤٠-المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥
٤١-ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، المصدر السابق، ص ١٩

٤٢- المصدر نفسه، ص ٢٥٥-٢٧١

-43 ورد في: مايكل هدسون، مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، في: العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، ط٢، أحمد بيضون، [وآخرون]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٤- ١١٥

44- نص تقرير استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الذي كان الرئيس بوش قد بعث به إلى الكونغرس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،